الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة UNITED ARAB EMIRATES
المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء NATIONAL BUREAU OF STATISTICS

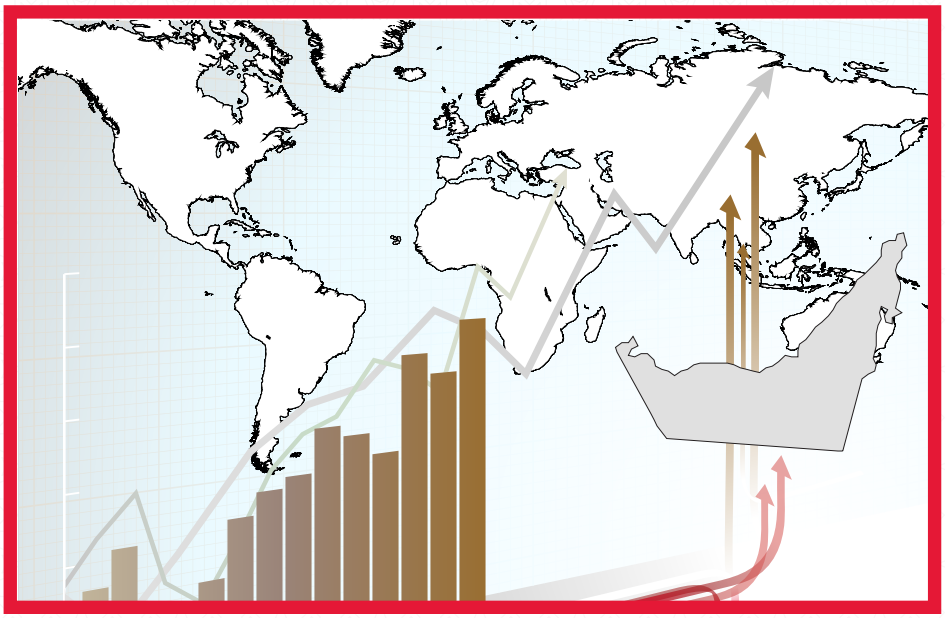

إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012

مارس 2013

إحصاءات التجارة الخارجية
لدولة الإمارات العربية المتحدة
خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012

ارتفاع الصادرات الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 17.7 % خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي

أعلن المركز الوطني للإحصاء نتائج إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ما مقداره 782.7مليار درهم، مقابل 684.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2011، بارتفاع مقداره 97.8 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 14.3 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 494.5 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2012، مقارنةً بـ 439.9 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2011، وبنسبة ارتفاع مقدارها 12.4 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات 135.6 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 84.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2011، بارتفاع مقداره 51.2 مليار درهم، وبنسبة ارتفاع مقدارها 61 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 152.6 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 160.6 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2011، حيث انخفضت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 5 %.

وتنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، كونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري، التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 355.6 مليار درهم أو ما نسبته 45 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية وبقيمة مقدارها 180.4 مليار درهم أو ما نسبته 23 % من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها 67.3 مليار درهم أو ما نسبته 9 %، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 65.6 مليار درهم أو ما نسبته 8 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 47.7 مليار درهم تقريبا أو ما نسبته 6 % من إجمالي قيمه التبادل التجاري خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، أما الدول الأفريقية غير

العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري الخاصة بالدولة معها حوالي 41.3 مليار درهم تقريباً أو ما نسبته 5 % من إجمالي التبادل التجاري، وبالنسبة إلى الدول المحيطية والدول الأخرى فقد بلغت قيمه التبادل التجاري معهما حوالي 24.8 مليار درهم أو ما نسبته 3 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي.

شكل 1 : إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012

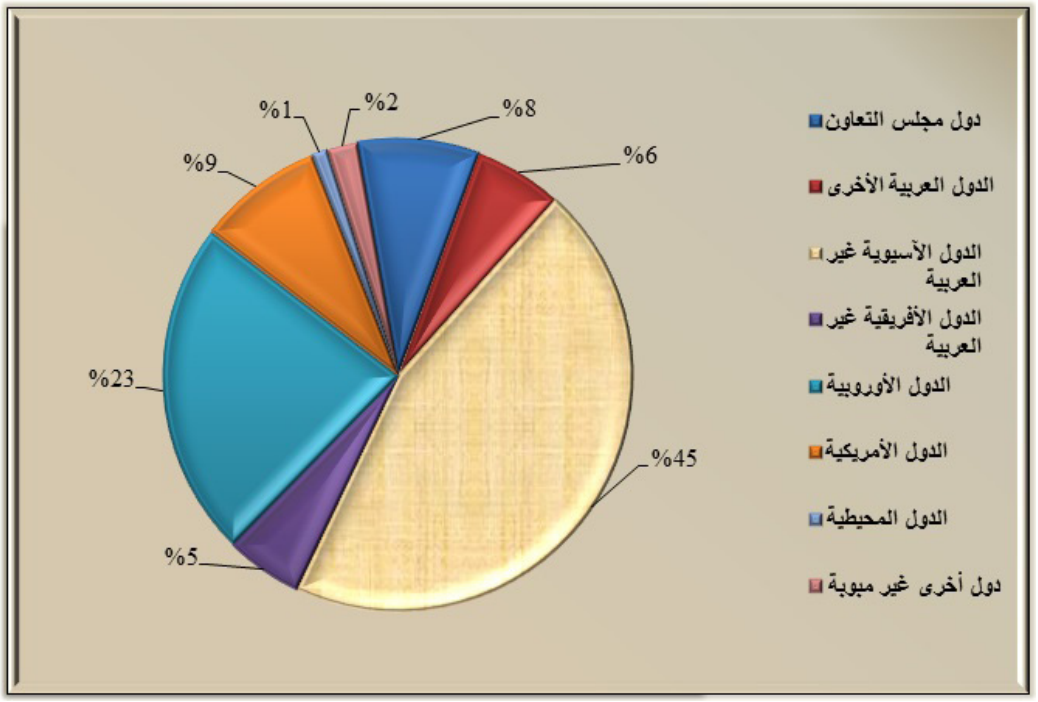

التجارة الخارجية للدولة حسب التصنيف الدولي الموحد(SITC) خلال الفترة محل الدراسة من عام 2012

تجدر الإشارة هنا إلى أن السلع حسب التصنيف الموحد تم تقسيمها إلى عشر مجموعات رئيسية هي: المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء المحروقات، والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة، وزيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، والمواد الكيميائية ومنتجاتها، والسلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، والآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة، والسلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد.

وعلى مستوى هذه المجموعات السلعية، كانت أهم الواردات تتركز في استيراد الدولة من الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 145.1 مليار درهم خلال الفترة محل الدراسة من عام 2012، أو ما نسبته 29.3 %، من إجمالي الواردات، تلتها مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد ، وبقيمة إجمالية مقدارها 108.2 مليار درهم من إجمالي واردات الدولة، أو ما نسبته 21.9 %، أما في المجموعة الثالثة من واردات الدولة فقد جاءت مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد ، وبقيمة إجمالية تقدر بـ 94.3 مليار درهم تقريباً، أو ما نسبته 19.1 % من المجموع العام للواردات، أما مجموعة المصنوعات الأخرى فقد بلغت قيمتها 64.3 مليار درهم أو ما نسبته 13.%، أما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فقد جاءت واردات الدولة منها ما قيمته 32.1 مليار درهم، أو ما نسبته 6.5 % من المجموع العام للواردات ومجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها كانت قيمة الاستيراد منها بمقدار 29 مليار درهم أو ما نسبته 5.9 % من المجموع العام للواردات.

أما بالنسبة إلى توزيع صادرات الدولة حسب المجموعات السلعية، فقد كانت صادرات الدولة تتركز في مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد، وتقدر بما قيمته 81.5 مليار درهم، أو ما نسبته 60.1 % من قيمة الصادرات الإجمالية للدولة، تليها مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، بقيمة 16.3 مليار درهم تقريباً، أو ما نسبته 12 % من إجمالي الصادرات، ثم احتلت مجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها المرتبة الثالثة، وبقيمة مقدارها 13.3 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات أو ما نسبته 9.8 %، أما صادرات الدولة من مجموعة المصنوعات المتنوعة فقد بلغت ما قيمته 8.6 مليار درهم أو ما نسبته 6.3 % من مجموع إجمالي الصادرات، أما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد بلغت قيمة الصادرات ما مقداره 5.5 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات أو ما نسبته 4 %.

أما بالنسبة إلى إعادة التصدير الخاص بالدولة، فقد توزعت أهم السلع حسب المجموعات، فجاءت أهم مجموعة هي مجموعة الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 56.4 مليار درهم أو بنسبة مقدارها 37 %، وكانت المجموعة الثانية حسب أهميتها في إعادة التصدير هي السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، وبقيمة إجمالية مقدارها 47.4 مليار درهم، وبنسبة بلغت 31.1 % من المجموع الإجمالي لإعادة التصدير، أما المجموعة الثالثة في إعادة التصدير فكانت المصنوعات المتنوعة الأخرى وبقيمة إجماليه مقدارها 33.2 مليار درهم أو ما نسبته 21.7 % من إجمالي قيمة إعادة التصدير ، أما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد بلغت قيمة اعادة التصدير منها ما مقداره 5.2 مليار درهم من قيمة إجمالي إعادة التصدير الخاص بالدولة أو ما نسبته 3.4 %، خلال الفترة محل الدراسة.

جدول 1: إحصاءات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة لتسعة الأشهر الأولى من عام 2012

(مليار درهم إماراتي)

وصف المجموعة	الواردات	%	الصادرات	%	المعاد تصديرة	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	32.1	6.5	5.5	4.0	5.2	3.4
المشروبات والتبغ	2.3	0.5	0.6	0.4	1.9	1.3
المواد الخام ، غير الصالحة للأكل ، باستثناء المحروقات	10.6	2.2	3.4	2.5	1.4	0.9
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	6.9	1.4	2.5	1.8	0.4	0.3
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	1.6	0.3	0.7	0.5	0.1	0.0
المواد الكيميائية ومنتجاتها	29.0	5.9	13.3	9.8	3.6	2.4
السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	94.3	19.1	16.3	12.0	47.4	31.1
الآلات ومعدات النقل	145.1	29.3	3.3	2.4	56.4	37.0
مصنوعات متنوعة	64.3	13.0	8.6	6.3	33.2	21.7
السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد	108.2	21.9	81.5	60.1	3.0	2.0
المجموع	**494.5**	**100.0**	**135.6**	**100.0**	**152.6**	**100.0**

كذلك أظهرت النتائج الأولية استقرار مستويات التبادل التجاري الشهري خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012، على مستوى الفارق ما بين الواردات والصادرات الكلية، أما فيما يخص الصادرات غير النفطية فقد حققت نمو كبيراً خلال الشهرين الأخيرين من العام المذكور، ومما يلحظ فقط تخطت قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية قيمة المعاد تصديره لأول مرة، وفق ما يعرضه الشكل التالي:

شكل 2: قيمة إحصاءات التجارة الخارجية خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2012